المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V 1 , Numéro 20, SEPTEMBRE 2025
المجلد 1، العدد 20، شتنبر 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

# الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: بين الشرعية القانونية والتحولات السياسية الدولية

Autonomy in the Moroccan Sahara: Between Legal Legitimacy and International Political Transformations

**Selouani M'hammed محمد سلواني**

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الأول بسطات

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى تحليل مبادرة الحكم الذاتي المغربية للصحراء في ضوء الشرعية القانونية والتحولات السياسية الدولية. يستعرض السياق التاريخي والسياسي للمبادرة التي أطلقت عام 2007 كحل واقعي ودائم مدعوم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع تأييد محكمة العدل الدولية لروابط السيادة المغربية. كما يناقش أثر التحولات الجيوسياسية الكبرى، مثل أحداث 11 سبتمبر وجائحة كوفيد-19، في تعزيز الدعم الدولي للمبادرة. ويخلص البحث إلى أن الحكم الذاتي يشكل إطارا عمليا لضمان الاستقرار الإقليمي وحفظ وحدة وسيادة المغرب، وهو ما أكده خطاب العرش لسنة 2025 حيث أكد جلالة الملك دعم المجتمع الدولي المتزايد للمبادرة كحل وحيد للنزاع.

**الكلمات المفاتيح:** الحكم الذاتي، الصحراء المغربية، الشرعية القانونية، التحولات السياسية، التحولات السياسية الدولية.

**Abstract**:

This study analyzes Morocco's Autonomy Initiative for the Sahara in light of legal legitimacy and international political transformations. It reviews the historical and political context of the 2007 initiative as a realistic and lasting solution supported by international law, the UN Charter, and the International Court of Justice's recognition of Morocco's sovereignty ties. The paper also examines the impact of major geopolitical shifts, such as the events of September 11 and the COVID-19 pandemic, in strengthening international support. It concludes that autonomy provides a practical framework for regional stability and safeguarding Morocco's unity and sovereignty, as highlighted in the 2025 Throne Speech

where the King affirmed increasing international backing for the initiative as the sole solution to the conflict.

**Keywords**: Autonomy, Moroccan Sahara, Legal legitimacy, Political transitions, International political transformations.

**المقدمة:**

تعد قضية الصحراء المغربية من أبرز القضايا السياسية والقانونية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية منذ أكثر من أربعة عقود. فقد ظل المغرب، منذ استرجاع أقاليمه الجنوبية سنة 1975، ينهج سياسة قائمة على التمسك بالشرعية القانونية الدولية من جهة، والسعي إلى إيجاد حل سياسي واقعي ودائم من جهة أخرى، في مواجهة نزاع مفتعل تعرقل مسار تسويته اعتبارات إقليمية ودولية متشابكة.

وفي هذا الإطار، شكلت مبادرة الحكم الذاتي التي أعلن عنها المغرب سنة 2007، تحولا نوعيا في التعاطي مع النزاع، باعتبارها حلا سياسيا ذا مصداقية يحترم السيادة الوطنية ويحقق شكلا من تقرير المصير الداخلي في ضوء القوانين الدولية. وقد تعزز هذا الطرح بخطاب جلالة الملك مُحَمَّد السادس بمناسبة عيد العرش لسنة 2025، والذي أكد فيه:

"ومن جهة أخرى، فإننا نعتز بالدعم الدولي المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد للنزاع حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الإطار، نتقدم بعبارات الشكر والتقدير للمملكة المتحدة الصديقة، وجمهورية البرتغال، على موقفهما البناء، الذي يساند مبادرة الحكم الذاتي، في إطار سيادة المغرب على صحرائه، ويعزز مواقف العديد من الدول عبر العالم"[1].

هذا الخطاب الملكي يعكس بوضوح المقاربة المغربية التي تمزج بين الشرعية القانونية والعمل الدبلوماسي النشط، وتراهن على التحولات السياسية الدولية لتكريس دعم المجتمع الدولي لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الحل الواقعي والنهائي للنزاع.

وتبرز أهمية هذا البحث في ضوء ثلاثة اعتبارات أساسية:

- ✓ البعد القانوني المتمثل في مدى انسجام المبادرة مع قواعد الشرعية القانونية الدولية؛
- ✓ البعد السياسي والدبلوماسي المتصل بتأثير التحولات السياسية الدولية على مواقف القوى الكبرى والمنظمات الإقليمية؛
- ✓ البعد الاستراتيجي الوطني المتمثل في فهم كيفية توظيف المغرب للشرعية الدولية والدينامية الجيوسياسية لصالح وحدته الترابية.

ومن هنا تطرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

إلى أي مدى تعد مبادرة الحكم الذاتي المغربية استجابة لمتطلبات الشرعية القانونية، وانعكاسا للتحولات السياسية الدولية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدنا على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي[2]: لوصف واقع النزاع وحلوله المقترحة اعتمادا على المعلومات القانونية والسياسية والدبلوماسية الموثقة.

---

[1] – **خطاب العرش** لجلالة الملك مُحَمَّد السادس بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربع جلالته على العرش، 2025.

[2] – **عبدالجليل عينوسي، " المبسط في المنهجية والقانون "**، الطبع: جزيرة التكنولوجيا – الرباط، الطبعة: 2023، ص: 34.

- المنهج التحليلي[1]: لدراسة نصوص القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

وللإلمام الكلي بهذه المحددات، ستتم دراسته من خلال المحورين التاليين:

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري**

**المحور الثاني: مبادرة الحكم الذاتي المغربية بين الشرعية القانونية والتحولات السياسية الدولية والإقليمية**

## المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

### أولا: مفهوم الحكم الذاتي

يتشكل الجذر اللغوي الإغريقي لكلمة Autonomia من مقطعين : Auto بمعنى الذات وNomia وتعني القانون، وفي معناها العام هي القدرة على سن القوانين للذات، حيث يحيل هذا المعنى إلى أهم أسس الديمقراطية : حكم الإنسان نفسه بنفسه. وتعرف الموسوعة الإيطالية – Enciclopedia Treccani الحكم الذاتي بأنه تشريع ذاتي يقصد به قدرة ذاتية تعتمد على سلطة حقيقية لوضع قواعد منظمة[2].

وهناك من يرى أن الحكم الذاتي هو اعتماد النظام الإداري اللامركزي الإقليمي، أو اللامركزية الإدارية الإقليمية، على أساس اعتراف دولة معينة بحق جماعة بشرية معينة اثنية، لغوية، لها سمات خاصة تميزها عن أغلبية سكان الدولة والتي تقطن إقليما خاصا محددا أو مميزا، بإدارة شؤونها بنفسها ضمن الوحدة السياسية والقانونية والاقتصادية والجغرافية للدولة وتحت إشرافها ورقابتها[3].

كما يعد الحكم الذاتي أيضا نظاما سياسيا وإداريا تمنح من خلاله وحدة إقليمية، تسكنها جماعة تتميز بخصائص إثنية أو لغوية أو ثقافية معينة، حق إدارة شؤونها الداخلية ضمن إطار الوحدة السياسية والقانونية والإقليمية للدولة المركزية، تحت سيادتها وإشرافها الكامل[4].

---

[1] – نفس المرجع، ص: 48.

[2] – **حسن خطابي، " الحكم الذاتي بين النظرية والتطبيق "**، جامعة الحسن الأول، أي حكم ذاتي لأقاليمنا الصحراوي؟، أشغال الندوة الدولية الأولى المنعقدة تحت الرعاية الملكية السامية بسطات 31 ماي 01 يونيو 2006، ص: 21.

[3] – **عبدالله الحافيظي، " موقف المجتمع المدني والسياسي من الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية "**، جامعة الحسن الأول، " أي حكم ذاتي لأقاليمنا الجنوبية؟، أشغال الندوة الدولية الأولى المنعقدة تحت الرعاية الملكية السامية بسطات لسنة 2006، ص: 90.

[4]– **Salmon, Jean**." **Dictionnaire de droit international public** " . Bruxelles: Bruylant, 2001, p. 93.

كما يعرف الحكم الذاتي بأنه ترتيب سياسي وقانوني يمنح بموجبه لإقليم معين، تسكنه جماعة ذات خصائص إثنية أو لغوية أو ثقافية محددة، سلطة إدارة شؤونه الداخلية، مع بقائه تحت السيادة الكاملة وإشراف الدولة المركزية[1].

من خلال هذه التعريفات المتعددة للحكم الذاتي، يمكن استخلاص أن هذا النظام يشكل آلية قانونية وسياسية مرنة تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين مطلب الخصوصية المحلية ومتطلبات السيادة الوطنية. فهو يمنح الأقاليم سلطات داخلية موسعة تمكنها من تدبير شؤونها الذاتية، في حين يبقى الاختصاص السيادي للدولة الأم محفوظا في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والتمثيل الدولي.

كما يتضح أن الحكم الذاتي في جوهره تطبيق عملي لمبدأ تقرير المصير الداخلي، وهو بذلك يعد حلا وسطا لتسوية النزاعات الإقليمية بما يضمن الاستقرار السياسي ويحافظ على وحدة الدولة.

**ثانيا: مفهوم الصحراء المغربية**

الصحراء المغربية هي الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية التي كانت تحت الاستعمار الإسباني منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام 1975، حيث استعادها المغرب عبر اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نونبر 1975، والمسيرة الخضراء السلمية التي شارك فيها نحو 350 ألف مواطن مغربي. وتعتبر هذه الأقاليم جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي، وهو موقف أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 16 أكتوبر 1975، الذي أشار إلى وجود روابط تاريخية بين قبائل الصحراء وسلاطين المغرب.

يمكن القول إن النزاع المفتعل للصحراء المغربية له تأثير قوي في التقسيم الترابي للمملكة، علما أنه كانت تسمى بالمحافظة الإسبانية عام 1961 مما يؤكد إن المسألة متعلقة مرحليا تاريخيا، بتصفية استعمار من أراضي مغربية كما أن الأمم المتحدة تعتمد مصطلح الصحراء الغربية كتوصيف اصطلاح دو طابع جغرافي في حياد تام لتسوية قضية الصحراء المغربية، كما اعتمدته الأمم المتحدة من خلال الرأي الاستشاري سنه 1975 حول الصحراء، كما أن إشكالية تقرير المصير مرتبطة حسب القانون الدولي في المادة الأولى من الميثاق الأمم المتحدة والمادة الأولى من العهد الدولي الخاص الحقوق المدنية والسياسية، التي يلزم توفر سكان خاضعين لسلطة اجنبية واختلاف السلطة عن الشعب في الهوية والثقافة والتركيب، مع صعوبات العيش من خلال الاضطهاد والعنف وهذا ما لا يستقيم مع الحالة المغربية التي تقسم العائلات والأقارب والقبائل من أقاليم الجنوب المغربي الوحداوي وجماعات البوليساريو في المخيمات[2].

---

[1]- **Cassese**, **Antonio**. " **International Law**" , 2nd edition, Oxford University Press, 2005, p. 68).

[2] - **الشرقاوي مجيدي، " الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي بالصحراء المغربية قراءات سياسية وقانونية "**، سلسلة أعمال أكاديمية (9): الصحراء المغربية: مسار التحولات الوطنية والدولية لإنهاء النزاع، منشورات مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى: 2024، ص: 120.

ووفقا لما ذكره مُحَمَّد المجذوب:

"الصحراء المغربية إقليم من الأقاليم الجنوبية للمغرب، كان تحت الاحتلال الإسباني منذ سنة 1884، واستعادها المغرب سنة 1975 بموجب اتفاقية مدريد، باعتباره جزءا من وحدته الترابية[1]".

كما تؤكد مبادئ القانون الدولي، لا سيما تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، على احترام وحدة الدول وسلامة أراضيها، وهو ما يدعم موقف المغرب القانوني والسياسي في هذا النزاع[2].

إلى جانب ذلك، فإن الصحراء، باعتبارها إقليما غنيا بالموارد الطبيعية التي يزخر بها، فضلا عن موقعها الجغرافي الاستراتيجي، ستتاح لها، في ظل نظام الحكم الذاتي، جميع الإمكانيات للازدهار وتحقيق مزيد من التنمية بالاعتماد على مواردها الذاتية. وبذلك، ستكون قادرة على تحقيق مكاسب مهمة تعود بالنفع على الجهة، وعلى الدولة، وعلى جميع المواطنين المغاربة[3].

بالتالي، يتضح أن المغرب يستند إلى تاريخ استعماري محدد ومرحلة إعادة الاستقلال على أساس اتفاقيات دولية، كما أن موقفه مدعوم بقواعد القانون الدولي التي تحمي سيادة الدول ووحدتها الترابية.

**ثالثا: مفهوم الشرعية القانونية في ضوء القانون الدولي.**

تعرف الشرعية القانونية، في إطار القانون الدولي، بأنها حالة التوافق مع القواعد والمبادئ التي أقرها المجتمع الدولي، وفي مقدمتها ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، خاصة المادة 2 (الفقرتان 1 و4) التي تؤكد على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، واحترام وحدة أراضيها، ومنع استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامتها الإقليمية[4].

ويرى **مالكولم شو** أن الشرعية القانونية في العلاقات الدولية تقوم على احترام مبادئ السيادة، وعدم التدخل، ووحدة الدول، باعتبارها أسس النظام الدولي الحديث[5]. كما يوضح **أنطونيو كاسيسي** أن أي تصرف أو مطالبة يجب أن يستند إلى قواعد قانونية

---

[1] – **مُحَمَّد المجذوب، " النزاعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي العام: دراسة حالة الصحراء المغربية "**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية:2014، ص 45.

[2] – **ميثاق الأمم المتحدة، 1945، المادة 2، الفقرتان 1 و4.**

[3] – Mohamed LEMINE OULD HALESS , Les Provinces du Sud et l'Autonomie; Atouts et Perspectives, Université Hassan 1er, Quelle autonomie pour les provinces du Sud, Actes du premier Colloque Internatinal Organisé sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi à Settat le 31 Mai, 01 juin 2006, P: 58.

[4] – ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

[5] – **Malcolm N. Shaw**, International Law, 8th Edition, Cambridge University Press, 2017, p :488

معترف بها دوليا حتى يكتسب صفة الشرعية، وأن هذه القواعد تستمد من الممارسات الدولية، والاتفاقيات، وقرارات الأمم المتحدة[1].

أما **محمد المجذوب** فيؤكد أن الشرعية القانونية تعني التزام الدول بالقواعد الدولية التي تضمن وحدة أراضيها، وحمايتها من أي مساس خارجي، مع احترام مبدأ تقرير المصير في إطار وحدة الدولة[2].

وفي سياق النزاع حول الصحراء المغربية، تستمد الشرعية القانونية لموقف المغرب من عدة مرتكزات، أبرزها الروابط التاريخية والسياسية التي تثبت سيادته على الإقليم قبل فترة الاستعمار الإسباني، وهو ما أكده الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 16 أكتوبر 1975، حيث أقر بوجود روابط بيعة وولاء بين قبائل الصحراء وسلاطين المغرب[3]. كما تعزز هذه الشرعية من خلال اتفاقية مدريد الثلاثية لعام 1975 التي نصت على إنهاء الوجود الاستعماري الإسباني ونقل السلطات إلى المغرب وموريتانيا[4].

ويجد هذا الموقف سندا إضافيا في مبدأ وحدة الدول وسلامة أراضيها، وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة (المادة 2).

ويتضح من خلال ما سبق، أن قوة الموقف المغربي لا تكمن فقط في استناده إلى النصوص القانونية الدولية، بل في انسجام هذه النصوص مع الحقائق التاريخية والسياسية التي تعكس ارتباط الإقليم بالمغرب عبر قرون، وهو ما يجعل من قضية الصحراء المغربية نموذجا بارزا لتداخل الشرعية القانونية مع المشروعية التاريخية والسياسية في تسوية النزاعات الإقليمية.

**ثالثا: مفهوم التحولات السياسية الدولية وتأثيرها على النزاعات الإقليمية.**

يقصد بمفهوم التحولات السياسية مجموع التغيرات الجوهرية التي تطرأ على طبيعة النظام السياسي الدولي أو الإقليمي، سواء من حيث موازين القوى أو أنماط التحالفات أو أولويات السياسات الخارجية للدول. وتشمل هذه التحولات الانتقال من نظام دولي إلى آخر، أو بروز قوى جديدة، أو تغير في الأيديولوجيات الحاكمة للعلاقات الدولية[5].

وتنعكس هذه التحولات بشكل مباشر على النزاعات الإقليمية، حيث قد تؤدي إلى تفاقمها أو تسويتها، تبعا لاتجاهات القوى الدولية والإقليمية المؤثرة. وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة آليات التعامل مع هذه النزاعات في فصلين رئيسيين:

---

[1] - **Antonio Cassese**, International Law, Oxford University Press, 2005, p : 57.

[2] - **محمد المجذوب**، " القانون الدولي العام "، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة: 2019، ص: 91-94.

[3] - ICJ, Advisory Opinion on Western Sahara, 1975, paragraph: 162.

[4] - اتفاقية مدريد، 14 نونبر 1975.

[5] - Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations, 2003, p : 112.

الفصل السادس (المواد 33–38): يفرض على أطراف النزاع السعي إلى حله بالطرق السلمية، مثل المفاوضات، والوساطة، والتحكيم، والتسوية القضائية، مع تمكين مجلس الأمن من فحص النزاعات (المادة 34) والتوصية بطرق التسوية المناسبة (المادتان 36 و37).

الفصل السابع (المواد 39–51): يمنح مجلس الأمن صلاحية تحديد وجود تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل عدواني (المادة 39)، واتخاذ تدابير غير عسكرية (المادة 41) أو اللجوء إلى القوة العسكرية إذا لزم الأمر (المادة 42)، إضافة إلى تأكيد حق الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي في حال التعرض لهجوم مسلح (المادة 51).

وفي سياق متصل، مثل خطاب العرش للملك مُحَمَّد السادس (يوليوز 2025) تجسيدا عمليا لهذه التحولات السياسية، حيث أكد الخطاب التزام المغرب بحل النزاع حول الصحراء المغربية عبر مبادرة الحكم الذاتي، ورغبته في إيجاد حل توافقي " لا غالب فيه ولا مغلوب". كما تميز الخطاب بتجديد دعوة الجزائر الى فتح باب الحوار، مما يمثل توجها جديدا في السياسة الإقليمية المغربية ويعكس إدراكا لتأثير التحولات السياسية الدولية على الاستقرار الإقليمي.

## المحور الثاني: مبادرة الحكم الذاتي المغربية بين الشرعية القانونية والتحولات السياسية الدولية

في هذا المحور، سنركز على دراسة مبادرة الحكم الذاتي المغربية عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: أولا، السياق التاريخي والسياسي الذي نشأت فيه المبادرة عام 2007، حيث تأتي كمسار جديد لتجاوز الجمود في النزاع حول الصحراء. ثانيا، تحليل المبادرة من منظور الشرعية القانونية الدولية التي تدعم حق المغرب في تقديم حل سياسي ضمن إطار القانون الدولي. ثالثا، دراسة انعكاسات التحولات السياسية الدولية، وكيف ساهمت هذه المتغيرات في تعزيز موقف المغرب ودعم المبادرة على الساحة الدولية.

### أولا: السياق التاريخي والسياسي للمبادرة المغربية.

في 11 أبريل 2007، قدم المغرب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، مشروع مبادرة للتفاوض بشأن الحكم الذاتي لجهة الصحراء، وذلك بعد مشاورات انطلقت منذ مارس 2006 مع الأحزاب المغربية، ومع المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

ووفقا لرؤية تربط بين إيجاد حل سياسي لقضية الصحراء في إطار الوحدة والسيادة المغربية، وبين تدعيم البناء الديمقراطي في المغرب، أعلن الملك مُحَمَّد السادس، في خطاب بمناسبة 6 نونبر 2008، عن إطلاق مسيرة جهوية متقدمة ومتدرجة تشمل كل مناطق المغرب، وفي مقدمتها جهة الصحراء، وذلك بتمكين ساكنتها وأبنائها من التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية، ضمن مغرب

موحد، سواء بإقامة جهوية واسعة وملائمة طبقا للإرادة الوطنية، أو من خلال الحكم الذاتي المقترح، متى تم التوافق السياسي بشأنه واعتماده كحل نهائي من طرف المنتظم الأممي[1].

إن مسألة مبادرة الحكم الذاتي لا يقف فقط في الطرح المتعلق بالحكم الذاتي كحل سياسي نهائي للقضية الوطنية، بل تطرح هذه المبادرة مسألة الجهوية الموسعة كمدخل رئيسي نحو تكريس وتنزيل الحكم الذاتي التي تهدف إلى تعزيز تنمية جهات الأقاليم الجنوبية وتدبير الشأن العام المحلي، وإرساء دعائم نظام ديمقراطي أساسه منح الساكنة الصحراوية تدبير شؤونهم بأنفسهم بواسطة مؤسسات يتم اختيار أعضائها سكان الصحراء المغربية بناء على طرق ديمقراطية[2].

ومنذ سنة 2007، طرح المغرب مبادرة للحكم الذاتي من أجل البحث عن حل توافقي لتسوية نزاع الصحراء، ضمن مسار ثالث يتجاوز المقترحات السابقة، بعدما اقتنع المجتمع الدولي بعدم صلاحيتها وقابليتها للتطبيق لأسباب موضوعية، أبرزها صعوبة إجراء استفتاء تقرير المصير نتيجة تعثر مسلسل تحديد الهوية[3].

ظل المغرب وفيا لعهوده والتزاماته في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، متمسكا بمبدأ التسوية السلمية للخلافات، ومتعاونا باستمرار مع المنتظم الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ومتشبثا بالإطار المعتمد والتوجهات العامة للمجتمع الدولي منذ سنة 2001. ويأتي هذا الموقف بعد أن اتضح للمجموعة الدولية عدم قابلية مخطط التسوية لسنة 1991 للتنفيذ، واقتناعها بأن منطق الشرعية الدولية يقتضي روحا ومنطوقا للتفاوض المسبق بشأن أي حل سياسي، مع القبول المشترك بإجراءات تنفيذه. ومن هذا المنطلق، يرفض المغرب اليوم كما بالأمس أي تأويل يخرج عن هذا السياق[4].

من الناحية التاريخية، جاءت المبادرة في إطار استمرار الجمود السياسي منذ وقف إطلاق النار في سبتمبر 1991، إذ لم ينظم استفتاء لتقرير المصير مع أن المجتمع الدولي أسس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ( المينورسو ) لتنفيذه. لكن تدخلت خلافات جوهرية حول تحديد قائمة الناخبين، حيث لم يتوصل الأطراف إلى اتفاق حول معايير القبول، مما جعل

---

[1] – **سعيد خمري، " الملكية الدستورية بالمغرب مسير البناء الديمقراطي 1956–2020 "**، منشورات: المركز الديمقراطي المغربي للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مطبعة دار المناهل، ص: 152.

[2] – **حميد ملاح، " مسار تطور قضية الصحراء المغربية في عهد الملك محمد السادس "**، سلسلة آفاق رقم (5)، المؤسسة الملكية والإصلاح السياسي والدستوري دراسات تحليلية ل21 سنة من حمك الملك محمد السادس، دار الآفاق المغربية، الطبعة الأولى: 2021، ص: 418.

[3] – **عبدالمولى المسعيد، " أنظمة الحكم الذاتي منظور متجدد لتقرير المصير "**، سلسلة أعمال أكاديمية (9): الصحراء المغربية: مسار التحولات الوطنية والدولية لإنهاء النزاع، منشورات مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى: 2024، ص: 106.

[4] – **محمد مهداوي، " الحكم الذاتي خيار استراتيجي لحل قضية الصحراء المغربية "**، سلسلة أعمال أكاديمية (9): الصحراء المغربية: مسار التحولات الوطنية والدولية لإنهاء النزاع، منشورات مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى: 2024، ص: 132.

الاستفتاء مستحيلا، رغم قراري مجلس الأمن 658 (1990) و690 (1991) والاتفاقات اللاحقة في هيوستن حتى 1997 التي لم تنفذ فعليا[1].

كما تأثر الموقف المغربي بتغير المناخ الإقليمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مع بروز الحاجة إلى تعزيز الاستقرار ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، حيث أشار تقرير الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي (NATO PA) إلى أن التعاون الأمني والسياسي بين المغرب ودول المغرب العربي تعزز بشكل ملحوظ بعد تلك الأحداث، وارتفع حجم الدعم الأمريكي للمغرب من 20 مليون دولار سنة 2004 إلى 57 مليون دولار سنة 2005[2].

من الناحية السياسية، تعكس المبادرة رغبة المغرب في تقديم حل "واقعي وعملي ودائم"، وهو ما أكدت عليه قرارات مجلس الأمن المتتالية، خصوصا القرارين 1754 و1783 لعام 2007، اللذين رحبا بالجهود المغربية واعتبرا المبادرة "جدية وذات مصداقية" كأساس للتفاوض[3]. كما أن صياغة المبادرة جاءت استجابة لدعوات المجتمع الدولي للأطراف لتقديم مقترحات بناءة تدفع بمسار التسوية إلى الأمام[4].

وبناء على ما سبق، يتضح أن المغرب قدم منذ سنة 2007 مبادرة الحكم الذاتي كمسار جديد لتسوية نزاع الصحراء، تجاوبا مع إقرار المجتمع الدولي بعدم صلاحية الأساليب السابقة وخاصة استفتاء تقرير المصير الذي تعثر بسبب الخلافات المتعلقة بتحديد الناخبين. كما حافظ المغرب على التزامه الدائم بالحل السلمي والتفاوض ضمن إطار الشرعية الدولية، مع تعزيز موقفه السياسي في ظل التحولات الإقليمية والدولية، ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وأكدت قرارات مجلس الأمن 1754 و1783 جدية المبادرة ومصداقيتها، ما يجعلها أساسًا صلبًا لمسار تفاوضي جاد يهدف إلى تحقيق حل دائم وواقعي للنزاع.

**ثانيا: المبادرة المغربية في ضوء الشرعية القانونية الدولية.**

قانونيا تقوم المبادرة المغربية للحكم الذاتي على مبدأ تقرير المصير في صيغته المتوافقة مع وحدة الدول وسلامة أراضيها، وهو المبدأ الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية، الفقرة الرابعة، التي تحظر التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة أراضي

[1] - MINURSO, Mission des Nations unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental, 1991-1997, p: 3.

[2] - NATO PA, A qui profite le gel du conflit du Sahara Occidental?, 2005, p. 15

[3] - Conseil de sécurité des Nations Unies. (2007a). Résolution 1754 (2007), paragraphe 2. Nations Unies.

Conseil de sécurité des Nations Unies. (2007b). Résolution 1783 (2007), paragraphe 2. Nations Unies.

[4] - Bejjit, Karim. (2014). Morocco's Autonomy Plan: A Realistic Compromise. The Journal of North African Studies, 19(1),pp : 5-6.

أي دولة أو استقلالها السياسي. وقد دعمت محكمة العدل الدولية هذا التوجه في رأيها الاستشاري الصادر في 16 أكتوبر 1975 بشأن الصحراء، حيث أكدت وجود روابط قانونية وروابط بيعة تاريخية بين إقليم الصحراء والمملكة المغربية، وهو ما يعزز مشروعية الطرح المغربي.

كما أن المبادرة صيغت بما ينسجم مع أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يفضل التسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض والاتفاق السياسي، بدل اللجوء إلى الفصل السابع الذي يتضمن تدابير قسرية.

**ثالثا: انعكاسات التحولات السياسية الدولية والإقليمية على مسار النزاع ودعم المبادرة المغربية.**

شهدت البيئة الدولية والإقليمية منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات جوهرية أعادت رسم أولويات الدول في التعاطي مع النزاعات الإقليمية، وكان لهذه التحولات أثر مباشر على مسار نزاع الصحراء المغربية، حيث وفرت للمغرب فرصة لتعزيز موقعه كفاعل إقليمي موثوق، ودعمت مبادرته للحكم الذاتي كخيار واقعي وعملي لحل النزاع.

فقد شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في السياسة الدولية، حيث تصدرت قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب الأجندة العالمية، وفي هذا السياق عزز المغرب تعاونه الأمني والاستخباراتي مع شركائه الدوليين، وخاصة الولايات المتحدة ودول أوروبا، مما رفع من مكانته كشريك أساسي في استقرار المنطقة[1].

كما شهدت منطقة الساحل والصحراء تصاعدا في نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهو ما جعل استقرار المغرب عنصرا استراتيجيا لضمان أمن المغرب العربي والساحل، ودفع العديد من الدول إلى دعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها إطارا عمليا يحقق الأمن الإقليمي[2].

ومع اندلاع جائحة كوفيد-19، أعادت الدول ترتيب أولوياتها، حيث أصبح الاستقرار الداخلي والقدرة على إدارة الأزمات معيارا أساسيا في بناء الشراكات الدولية، وقد برز المغرب خلال هذه الفترة بفضل حملته الناجحة للتلقيح، وتقديمه مساعدات طبية لعدة دول إفريقية، مما عزز صورته كشريك موثوق ومسؤول[3].

مع تصاعد التحديات الدولية، حظيت مبادرة المغرب للحكم الذاتي باهتمام متزايد على الساحتين الدولية والإقليمية، وأصبحت محور دعم واضح من عدة دول ومنظمات إقليمية تسعى إلى حل النزاع بطريقة عملية ومستدامة. فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان دعمها الواضح للمبادرة منذ عام 2020، مع اعتراف رسمي بسيادة المغرب على الصحراء. وقد تم

[1] - Assemblée parlementaire de l'OTAN, 2005, p: 15.

[2] - Conseil de sécurité des Nations Unies, Résolutions 1754 et 1783, 2007

[3] - Ministère des Affaires étrangères du Maroc, 2021.

التأكيد على هذا الموقف الثابت في برقية التهنئة التي وجهها الرئيس الأمريكي إلى جلالة الملك بمناسبة عيد العرش لسنة 2025، حيث شدد على دعم الولايات المتحدة لمبادرة الحكم الذاتي تحت سيادة المغرب على صحرائه.

تلتها اسبانيا التي أعلنت دعمها الرسمي للمبادرة في سنة 2021، بعد تحولات سياسة داخلية وتعقيدات دبلوماسية مع المغرب، كما أعلنت فرنسا دعمها الصريح بين سنتي 2021 و2024، خصوصا بعد زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي للمغرب. حيث أعلن أمام البرلمان بمجلسيه دعم فرنسا لمقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب مؤكدا أن مستقبل الصحراء لا يمكن أن يكون الا تحت السيادة المغربية وفي إطار مقترح الحكم الذاتي الذي قدمته المملكة سنة 2007.

وقد اصدرت ألمانيا اعلانا رسميا يدعم المبادرة المغربية سنة 2021، مؤكدة في سنتي 2024 و 2025 على ان المبادرة تشكل اساسا مرجعيا جادا وموثوقا لحل النزاع، كما اعلنت كل من المملكة المتحدة وجمهورية البرتغال مؤخرا دعمهما الرسمي للمقترح الذي يعزز السيادة المغربية على الصحراء. وهو ما اشاد به العاهل المغربي الملك مُحَمَّد السادس في خطاب العرش لسنة 2025.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد لقيت المبادرة تأييدا من دول عربية وافريقية، حيث ايدت دعمها للحل السلمي وتعزيز استقرار المنطقة. كما أعرب الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية عن دعم مواقف تعزز الحوار والتوافق الإقليمي لحل النزاع، بالإضافة إلى ذلك، فقد ترجمت العديد من الدول الإفريقية مواقفها الداعمة للمبادرة المغربية بإحداث قنصليات لها بالأقاليم الجنوبية في كل من الداخلة والعيون. اي ما يقارب 29 قنصلية، وهو اعتراف قوي بسيادة المغرب على صحرائه.

هذا الدعم المتزايد لم يكن مجرد تصاعد في التأييد فقط، بل شكل نقطة تحول حاسمة في مسار التسوية السياسية، إذ أظهرت مواقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن تغيرا ملموسا من خلال تأكيدها في قرارات متتالية على جدية المبادرة المغربية وأهمية استغلالها كأساس للتفاوض بين الأطراف.

كما ساعد الدعم المتنامي من القوى الدولية والإقليمية على تعزيز موقف المغرب التفاوضي، وتثبيت مكانة مبادرته كخيار استراتيجي لحل النزاع، لا سيما في ظل التحديات الأمنية الإقليمية والتهديدات العابرة للحدود التي تستدعي تعزيز التعاون السياسي والأمني بين دول المغرب العربي والمجتمع الدولي[1].

**خاتمة:**

في الختام، تؤكد هذه الدراسة أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية للصحراء تمثل حلا واقعيا ذا شرعية قانونية دولية راسخة، تدعمها التحولات السياسية الدولية الكبرى، كما أن الدعم المتزايد من المجتمع الدولي يعزز موقف المغرب ويكرس جهوده في حفظ وحدته الترابية واستقرار المنطقة.

[1] - Rapport de l'Assemblée Parlementaire de l'OTAN, 2005.

كما قال جلالة الملك مُحَمَّد السادس في خطابه بمناسبة عيد العرش لسنة 2025:

"كما نعتز بالدعم الدولي المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد للنزاع حول الصحراء المغربية، ونتقدم بعبارات الشكر والتقدير للمملكة المتحدة وجمهورية البرتغال على موقفهما البناء الذي يعزز سيادة المغرب على صحرائه، ويقوي مواقف العديد من الدول عبر العالم."

إن هذا الدعم الدولي يشكل ركيزة أساسية تعزز من شرعية ومصداقية المبادرة المغربية، ويؤكد حرص المغرب الدائم على إيجاد حل توافقي عادل يضمن وحدة وسيادة المملكة، ويحقق السلام والاستقرار في المنطقة، وفق مبدأ "لا غالب فيه ولا مغلوب"، يحفظ ماء وجه جميع الأطراف.

بهذا المنطلق، يبقى الطموح المغربي صلبا نحو تعزيز التنمية والازدهار بالأقاليم الجنوبية، وترسيخ قيم الديمقراطية والحقوق في إطار السيادة الوطنية، بما يخدم مصلحة جميع المغاربة ويؤسس لمستقبل آمن ومستقر للأجيال القادمة.

## قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية


- . حميد ملاح، مسار تطور قضية الصحراء المغربية في عهد الملك مُحَمَّد السادس. سلسلة آفاق رقم (5)، المؤسسة الملكية والإصلاح السياسي والدستوري: دراسات تحليلية لـ 21 سنة من حكم الملك مُحَمَّد السادس، دار الآفاق المغربية، الطبعة الأولى، 2021.
- . سعيد خمري، الملكية الدستورية بالمغرب: مسير البناء الديمقراطي 1956–2020. منشورات المركز الديمقراطي المغربي للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مطبعة دار المناهل.
- . عبدالجليل عينوسي، المبسط في المنهجية والقانون. جزيرة التكنولوجيا – الرباط، الطبعة 2023.
- . حسن خطابي، " الحكم الذاتي بين النظرية والتطبيق "، جامعة الحسن الأول، أي حكم ذاتي لأقاليمنا الصحراوي؟، أشغال الندوة الدولية الأولى المنعقدة تحت الرعاية الملكية السامية بسطات 31 ماي 01 يونيو 2006؛
- . عبد الله الحافيظي، موقف المجتمع المدني والسياسي من الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية. جامعة الحسن الأول، أي حكم ذاتي لأقاليمنا الجنوبية؟ أشغال الندوة الدولية الأولى المنعقدة تحت الرعاية الملكية السامية بسطات لسنة 2006.
- . مُحَمَّد مهداوي، الحكم الذاتي خيار استراتيجي لحل قضية الصحراء المغربية. سلسلة أعمال أكاديمية (9): الصحراء المغربية: مسار التحولات الوطنية والدولية لإنهاء النزاع. منشورات مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى، 2024.
- . الشرقاوي مجيدي، الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي بالصحراء المغربية: قراءات سياسية وقانونية. سلسلة أعمال أكاديمية (9): الصحراء المغربية: مسار التحولات الوطنية والدولية لإنهاء النزاع. منشورات مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى، 2024.
- . مُحَمَّد المجذوب، القانون الدولي العام. منشورات الحلبي الحقوقية، 2019.
- . مُحَمَّد المجذوب، النزاعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي العام: دراسة حالة الصحراء المغربية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2014.
- . عبد المولى المسعيد، أنظمة الحكم الذاتي: منظور متجدد لتقرير المصير. سلسلة أعمال أكاديمية (9): الصحراء المغربية: مسار التحولات الوطنية والدولية لإنهاء النزاع. منشورات مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى، 2024.
- . الخطاب الملكي لجلالة الملك مُحَمَّد السادس بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربعه على العرش، 2025.
- . الخطاب الملكي لجلالة الملك مُحَمَّد السادس بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2008.
- . اتفاقية مدريد، 14 نونبر 1975؛

- . ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

- .Assemblée parlementaire de l'OTAN. A qui profite le gel du conflit du Sahara Occidental? 2005.
- .Bejjit, Karim. "Morocco's Autonomy Plan: A Realistic Compromise." The Journal of North African Studies, 19(1), 2014.
- .Cassese, Antonio. International Law. 2nd ed., Oxford University Press, 2005.
- .Conseil de sécurité des Nations Unies. Résolution 1754 (2007),
- .Conseil de sécurité des Nations Unies. Résolution 1783 (2007).
- .ICJ. Advisory Opinion on Western Sahara. The Hague: International Court of Justice, 1975.
- .Malcolm N. Shaw. International Law. 8th ed., Cambridge University Press, 2017.
- .MINURSO. Mission des Nations unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental, 1991–1997.
- .Ministère des Affaires étrangères du Maroc. 2021.
- .NATO PA. Le volet sécurité et coopération politique. 2005.
- .Raymond Aron. Peace and War: A Theory of International Relations. 2003.
- .Salmon, Jean. Dictionnaire de droit international public. Bruxelles: Bruylant, 2001.